الفصل الثاني:
دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الثاني:

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى متدخلة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، من خلال مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصاديين، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تحقق هذه الاهداف إضافة إلى اهداف اخرى، معتمدة في ذلك على ادواتها المختلفة التي تستطيع أن توظفها للتأثير في جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.

وسيتناول هذا الفصل السياسة المالية من خلال ثلاثة مباحث كما يلي: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية؛ أدوات السياسة المالية؛ وتمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

يرتبط مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية التي يتم الإعتماد عليها لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة نظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

كانت هناك العديد من المحاولات والاجتهادات لطرح مفهوم وتعريف للسياسة المالية، رغم اختلاف المراحل الزمنية والظروف الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت العالم على مر العصور، ويرجع أصل السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية FISC وتعني بيت المال أو الخزانة.

أولا: تعريف السياسة المالية

تعددت تعاريف السياسة المالية نظرا لأهميتها سواء للدولة أو الفرد أو المجتمع ككل، ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للإقتصاد العام، وما يستتبع هذا النشاط من آثار على مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر تلك الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعاته وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات."[1]

[1] السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب النجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي** (المعمورة: مؤسسة رؤية للنشر، 2008)، ص 190.

وتعرف أيضا بأنها "برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإدارية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع."[1]

كما تعرف على أنها إستعمال الحكومة للإنفاق والضرائب للتأثير في الإقتصاد. وعادة تستعملها الحكومات لتحقيق نمو إقتصادي قوي ومستدام وللحد من الفقر.[2]

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية، الإقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: تطور السياسة المالية

لقد مرت السياسة المالية بمراحل عديدة تبعا لتطور الدولة في النشاط الاقتصادي من دولة حارسة إلى دولة منتجة، وقد كانت في البداية سياسة محايدة ثم تحولت إلى سياسة مالية لها دور في النشاط الاقتصادي.

إن تطور الحياة الاقتصادية والإجتماعية وتشعبها أدى إلى ظهور دور الدولة وتدخلها الفعال في الشؤون الاقتصادية، ففي القرنين الثامن والتاسع عشر كانت الحياة الاقتصادية يسودها النظام الاقتصادي الحر، بالتالي يمنع على الدولة أن تتدخل، أي أن السياسة المالية ينبغي أن تكون محايدة، إلا أن التطورات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية التي أحاطت بالعالم والمتمثلة في الكساد العالمي 1929 والحرب العالمية الثانية 1945، أدى إلى بروز الحاجة الملحة لتدخل الدولة في النشاطات الإقتصادية من أجل محاولة حل وعلاج هذه الأزمة، لذلك يمكن القول بأن السياسة المالية لم تعد محايدة بل على العكس اتخذت مفهوما وظيفيا حديثا، فقط أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وبالشكل الذي أدى بها أن تمارس دورا هاما في معظم جوانب العمل، وبالشكل الذي تتم فيه استخدام السياسة المالية كأداة في إطار تحقيق الأهداف العامة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.[3]

المطلب الثاني: محددات السياسة المالية

توجد مجموعة من المحددات لصياغة السياسة المالية التي ترسمها الدولة وتتمثل فيما يلي:

1- **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** من المعروف أن المؤسسات العامة تقوم بإعداد ميزانيتها السنوية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التصنيف والتقسيم لمفردات تلك الميزانيات من مؤسسة إلى أخرى تبعا لطبيعة عملها إلا أن إدارة تلك المؤسسة هي المسئولة عن الربط بين أهداف وبنود تلك المؤسسة وعليه

---

[1] عاطف وليم اندوراس، **السياسة المالية واسواق الاوراق المالية: خلال فترة التحول لاقتصاد السوق** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005)، ص 118.

[2] Mark Horton and Asmaa EL.Ganainy, **''What is Fiscal Policy**,'' Finance and Development (IMF), June, 2009, p.52.

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة** (عمان: جدار للكتاب العالمي، 2008)، ص-ص 337-339.

فان صانعو السياسة المالية يأخذون بعين الاعتبار قدرة كفاءة إدارة تلك المؤسسة في استغلال النفقات المخصصة لها بطريقة منطقية وعقلانية.

2- **الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري:** ويقصد بالوعي الضريبي "أن يمتلك المواطن المكلف ضريبيا الانتماء للوطن الذي يؤدي إلى عدم التهرب من دفع ما يترتب عليه من ضرائب،زمما لاشك في أن الوعي الضريبي للمواطن يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه من ضرائب."[1] أما المقصود من كفاءة الجهاز الإداري "فهي تتمثل في قدرة وكفاءة ذلك الجهاز المسؤول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية وكذلك الأنظمة والتعليمات المتعلقة بفرض وتحصيل الضرائب، ومما لاشك فيه أن كفاءة هذا الجهاز الإداري في الدولة سيساعد صانعي السياسة المالية على تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية، كما أن وجود الجهاز الإداري الكفؤ سيعمل على الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الوعي الضريبي."[2]

3- **وجود جهاز مصرفي فعال:** إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل في البنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة وكفاءة المؤسسات المالية، وعليه فوجود جهاز مصرفي فعال ومتقدم يساعد على وضع السياسة المالية الملائمة لاقتصاد الدولة، لان تنفيذ السياسة المالية يتم عبر ذلك الجهاز المصرفي ويعتمد على قدرته ومدى كفاءته.[3]

4- **وجود سوق نقدي ومالي كفؤ:** إن وجود أسواق نقدية ومالية كفؤة يساعد في سهولة التعامل في تلك الأصول المالية بأقل التكاليف وبأقل جهد، وهذا يحفز الإستثمار في هذه الأسواق. كما أن وجود أسواق مالية ونقدية منظمة ومتقدمة يساعد صانعي السياسة المالية والنقدية في صياغة تلك السياسة الملائمة لدولة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية والعوامل المؤثرة عليها

لقد تعددت أهداف السياسة المالية وتنوعت باختلاف الباحثين في هذا المجال، لكنها انصبت كلها على تحقيق الإستقرار الإقتصادي والعدالة الإجتماعية، ويمكن إيجاز بعض الأهداف فيما يلي:

- العمل على تحقيق الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي والعدالة الكاملة؛
- الحماية ضد التقلبات الإقتصادية والإجتماعية التي تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي؛[4]
- العمل على تحسين البيئة المواتية لزيادة الإستثمار الخاص ونموه لدى الأفراد وكذا سد الثغرات الإنكماشية والتضخمية التي تطرأ على مستوى الدخل وحجم هذا الإستثمار؛
- توزيع الدخول والثروات عن طريق أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية؛

[1] طارق الحاج، **المالية العامة** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 201.

[2] سامر عبد الهادي واخرون، **مباديء الاقتصاد الكلي** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص264.

[3] كمال قويدري، **السياسة المالية وأثرها على الاستثمار: دراسة حالة الجزائر** (مذكرة ماجستر، جامعة البليدة، 2006)، ص 40.

[4] بلعزوز بن علي، **محاضرة في النظريات والسياسة النقدية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 99.

– تساعد السياسة المالية في التأثير على الدورة الإقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وإيراداتها وفق الوضع الإقتصادي القائم؛[1]

– تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد؛

– تحقيق التنمية الإقتصادية للدول النامية واستمرار النمو لاقتصاديات الدول المتقدمة؛

– توفير قدر معقول من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي؛[2]

مما سبق ذكره فإن السياسة المالية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية، والتي يتم من خلالها التأثير على سلوك الأفراد وتوجهاتهم الاقتصادية والاجتماعية مستخدمة في ذلك كلا من الإنفاق العام والضرائب.

وتقوم السياسة المالية للدولة على عوامل مؤثرة متمثلة في كل من العوامل السياسية والعوامل الإدارية:

1- **العوامل السياسية:** يمكن توضيح تأثير العوامل السياسية في السياسة المالية من خلال: [3]

– **تأثير الظواهر المالية عل السياسة المالية:** يمكن أن تمارس الظواهر المالية تأثيرها على السياسة المالية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناجمة عن أسباب مالية ضريبية ككبر الحجم الضريبي على الطبقات الفقيرة.

– **تأثير السياسة على السياسة المالية:** نجد في الوقت الحاضر أن ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين منها في حين تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة إضافية.

– **التأثير المتبادل بين الميزانية العامة والعوامل السياسية:** هناك علاقة وثيقة بين الميزانية والبرلمان حيث أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي كما أن فعاليتها تكون اكبر في الدول المستقلة أكثر من الدول المستعمرة.

2- **العوامل الإدارية:** وتنقسم إلى: [4]

أ- **تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:** ويظهر فيها تأثيرين مختلفين:

– **تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:** إن تعدد المؤسسات والمنشآت الإدارية يؤدي إلى زيادة الموارد المالية، نتيجة لما تفرضه على إنشاء مصانع جديدة من ضرائب هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الموارد المالية هذا ما لا نجده في المناطق ذات الاستثمارات المنتجة.

---

[1] اعاد علي محمود القيسي، **المالية العامة واتشريع الضريبي** (عمان: دار للنشر والتوزيع، 2011)، ص 85.

[2] حامد عبد المجيد دراس، **السياسة المالية** (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص 60.

[3] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادل لدخول التنمية الاجتماعية ضبط النظام** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1993)، ص-ص 143-144

[4] السيد عطية عبد الواحد، **نفس المرجع**، ص-ص 173-185

- **تأثير البنايات الإدارية على السياسة المالية:** تحتاج البنايات الإدارية إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدة مرافق، هذا ما يؤدي بدوره في التأثير على أهداف السياسة المالية المسطرة.

ب- **تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:** إن السياسة الإدارية للهيئات الحكومية محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة عن الضرائب فعندها تكون سياسة توسعية لمختلف الاستثمارات أما إذا كانت العكس حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة انكماشية أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية دون تجديد أو جديد.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

هناك مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية من أجل تحقيق اهم اهدافها باعتمادها على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة وذلك لبلوغ الإهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة.

المطلب الأول: النفقات العامة

تظهر سياسة النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، هذا ما أدى إلى زيادة مسؤولياتها حيث تعتبر النفقات العامة الأداة التي تستخدمها للقيام بالتدخل في الحياة العامة وتحقيق أهدافها.

أولا: تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة على أنها "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة لتسديد الحاجات العامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطن وزيادة رفاهيته، ويستلزم أداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة".[1] وكذلك تعرف على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة."[2]

وعليه، يمكن القول أن النفقة العامة هي مبلغ مالي أو نقدي ضمن ميزانية الدولة الذي تقوم بإنفاقه على خدمات عامة مختلفة لتحقيق منفعة عامة.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة

من المؤكد أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، لذلك أسهب المؤلفون في مجال المالية العامة في التقسيمات النظرية للنفقات العمومية، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي.

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000)، ص 41.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة: النفقات العامة الايردات العامة الميزانية العامة** (الإسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص 27.

1-**التقسيمات النظرية لنفقات العامة:** يعتبر ازدياد وتنوع مقاصد الإنفاق العام احد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة للمواطنين لذلك نجد ان كل دولة قد اتبعت نمطا معينا من التقسيم لنفقاتها وذلك تلائما مع حاجتها و ظروفها ودرجة تطوره الاقتصادي والاجتماعي.

أ- **نفقات عادية ونفقات غير عادية:** فالعادية هي التي تمول من إيرادات الدولة العادية مثل الضرائب و مداخيل أملاك الدولة وهي تلك التي تحول من إيرادات غير عادية تتكرر من بانتظام في الميزانية مثل مرتبات الموظفين، نفقات الصيانة، وغير العادية (القروض) ولا تكرر في الميزانية مثل نفقات إنشاء الطرقات ونفقات مواجهة أثار الكوارث الطبيعية.

إذا كان هذا التقسيم يمكن الدولة من تقدير النفقات بصورة اقرب إلى الصحة، إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة عادية (عادية أو غير عادية) مخصصة في مواجهة كل أوجه الإنفاق الحكومي وهو ما يتبين بوضح في المادة 01/8 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم إذ ينص على انه "لا يمكن أن يخصص أي نفقة خاصة، توجه إيرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة".[1]

ب- **النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية:** النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العمومية وتتمثل في دفع الأجور للعمال والموظفين ومصاريف الصيانة، ويمكن أن تشمل كذلك نفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية.

والنفقات الاستثمارية يقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال وكذلك النفقات التي تنفق من اجل المخزون من السلع.[2]

ج- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان المواد التوريدات والمهمات اللازمة للتسيير المرافق العمومية التقليدية والحديثة.

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عن حصولها على سلع وخدمات القوة العامة، فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقة الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقة الاجتماعية محدودة الدخل.

---

[1] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة** (الجزائر: دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، 2003)، ص 40.

[2] السيد عبدلي المولى، **المالية العامة: دراسة الاقتصاد العام** (مصر: دار الفكر العربي، 1978)، ص 125.

فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد وبمقتضى ذلك فان النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر، مثل الإعانات و المساعدات ومساهمة الدولة في نفقات التامين الاجتماعي والمعاشات أي إن الدولة تهدف منها إلى إعادة توزيع الدخل بصورة جزئية لفائدة هذه الطبقة الاجتماعية.[1]

2- التقسيمات العملية للنفقات العامة: من الناحية العملية تختلف النفقات العامة لكل دولة حسب تقسيم العملي الذي يتلائم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية:[2]

أ- **التقسيم الوظيفي:** من خلاله يتم تقسيم الإنفاق على الوظائف حتى يتسنى لدولة معرفة مصادر كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية للمقارنة مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا لتكلفة، ولهذا الأسلوب مزايا منها معرفة مصاريف إنتاج إدارات الدولة المختلفة، ولتعرف على الوظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة، أما عيوب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها وهي تؤثر على جميع إدارات الدولة.

ب- **التقسيم الاقتصادي:** حيث يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعية، سياحية، صناعية) حيث يؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل الوطني ونفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل الوطني من فئة إلى أخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية).

ج- **التقسيم الإداري:** حيث يتم التقسيم على أساس الإدارة الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، وبعد ذلك يتم تقسيم دخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري فالأصغر والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات إلى جارية ورأسمالية ويتميز هذا الأسلوب بسهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام وسهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الميزانية المقبلة.

ثالثا: تأثير الإنفاق العام على الناتج الوطني

الناتج الوطني هو أحد صور الدخل الوطني كما يعرف الناتج الوطني على أنه مجموعة من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص 125.

حيث أن النفقات العامة هي عبارة على استخدام جزء من الموارد الاقتصادية للحصول على السلع والخدمات وهذا الاستخدام حتما في الناتج الوطني. وتعتمد آثار الإنفاق العام على حجم وطبيعة الإنفاق والظروف الاقتصادية السائدة، كما يتوقف الأثر النهائي للنفقات العامة على طبيعة الإيرادات التي في تمويلها.

وإنطلاقا من المفهوم الحديث للنفقات العامة فان أي نفقة حكومية مهما كان تصنيفها (رأسمالية، جارية، تحويلية) يترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن عرض آثار الإنفاق العام فيما يلي:[1]

1- **آثار النفقات المباشرة على قدرة الفرد على العمل والادخار والاستثمار:** إن طبيعة الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة يرفع كفاءة الأفراد بالتالي يزيد قدرتهم على العمل، فالنفقات العامة النقدية مثل رواتب التقاعد التي يتحصل عليها الأفراد ترفع قدرتهم الانفاقية وهذا بدوره يخلق طلب جديد على السلع والخدمات، مما ينعش الحركة في الأسواق التجارية، كما أن اثر هذا الإنفاق النقدي المباشر يمتد إلى جميع الأفراد من اجل تعزيز فرصهم للحصول خدمات أفضل كما أن الإنفاق الحكومي على خدمات الصحة والتعليم يزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها من خلال رفع مستواهم التعليمي وتمتعهم بصحة جيدة يساعدهم على رفع وتيرة الإنتاج حيث أن الإنفاق على التعليم والصحة هو نوع من الاستثمار الاجتماعي.

2- **الآثار غير مباشرة للنفقات العامة على الإنتاج:** إن الزيادة في الإنفاق العام على الاستثمار من شأنه أن يرفع الدخل الوطني أن يضاعف هذا الإنفاق وكذلك العكس. إن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى توليد دخول جديدة تتمثل في عوامل الإنتاج (الأجر، الفائدة، الربح، الريع) كما يخصص المستفيدين من هذه الدخول جزءا للإنفاق على الاستهلاك وجزءا للادخار.

3- **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** لنفقات العامة العديد من الآثار الايجابية على الاقتصادية، والتي ترتبط بالعديد من العوامل ومن أهمها:[2]

- حجم النفقات العامة حيث تزداد أثار النفقات العامة بزيادة حجمها وتقل بانخفاض حجمها بافتراض بقاء الأمور الأخرى على حالها وارتباطا بحالة الاقتصاد.
- الكيفية أي يتم بها توزيع النفقات العامة على المجالات المختلفة والتي يتم الإنفاق عليها حيث تزيد الآثار التي يمكن أن تحقق نتيجة النفقات العامة.
- الاستعمال الكفء للنفقات العامة يؤدي إلى آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.
- الكيفية التي يتم استخدامها لتمويل النفقات العامة أي طريقة تحصيل النفقات العامة، حيث تحقق آثار ايجابية دون أن تخلف أثار سلبية.

[1] محمد خصاونة، **المالية العامة: النظرية والتطبيق** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001)، ص-ص 78-81.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص-ص 133-134.

عموما فان النفقات العامة في ظل الدور التقليدي (الكلاسيكي) للدولة لا تستهدف تحقيق آثار إقتصادية، لأن دور الدولة ينبغي أن يكون محايد نتيجة لكون النفقات العامة هي نفقات استهلاكية وغير منتجة، حيث أن النفقات العامة في ظل دور الدولة التقليدي ينبغي أن تقتصر فقط على الإنفاق لأداء دور الدولة الحامية أو الحارسة، والتي تنحصر في تأمين الدفاع الخارجي وتوفير الأمن الداخلي وتحقيق العدالة وفرض النظام.

ومع تطور دور الدولة المعاصرة بدأت في تدخلها في النشاط الاقتصادي لعلاج الأزمات من تضخم وركود، ومن أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة وتنوعها وتكوين النفقات الاقتصادية بنسب متزايدة من أجل العمل على توسيع وتطوير الاقتصاد، ومن ثم بروز الأهمية التي تحتلها الآثار الاقتصادية لنفقات العامة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

حتى يتسنى للدولة تحقيق سياستها المالية لا بد ان تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك اي الوسائل التمويلية والتي تتمثل في الايرادات العامة للدولة.

أولا: تعريفها

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية "مجموعة الدخول التي تحصل عيها الدولة من المصادر المختلف من أجل تغطية نفقاتها العام تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي."[1] كما تعرف أيضا على أنها "عبارة عن جميع الاموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد الى الخزينة العامة للدولة."[2]

ومما سبق يمكن القول أن الإيرادات العامة هي مجموع المداخيل المتحصل عليها من مصادر مختلفة ضمن الميزانية العامة للدولة، ويكمن دورها الأساسي في تغطية نفقات الدولة.

ثانيا: مصادر الإيرادات العامة

تتمثل مصادر الايرادات العامة للدولة في الاموال التي تتحصل عليها من الأموال الخاصة الدومين، الرسوم والضرائب بمختلف انواعها.

1- **موارد الدولة من أموالها الخاصة (الدومين):** تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرقات والمطارات والموانئ والممتلكات التي تعد للاستخدام الخاصة مثل الأرضي الزراعية والمشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون ملك للدولة.

2- **الرسوم:** تعرف بصفة عامة على أنها "مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة خاص تؤديه الدولة أو السلطة العامة إليهم" على سبيل المثال الرسوم القضائية ورسوم التسجيل.[3]

---

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة الايرادات العامة الميزانية العامة للدولة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 100.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية** (لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000)، ص 41.

[3] رفعت محجوب، **المالية العامة والإيرادات العامة** (الأردن: دار النهضة العربية، 1975)، ص 181.

3- الضرائب: تعرف الضرائب "على أنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدرتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة."[1]

3-1 أنواع الضرائب: يقسمها الكثير من مختصي المالية العامة إلى قسمين، ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

3-1- 1- الضرائب المباشرة: وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل IRG، نظرا لعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة ذات أهمية كبيرة ي النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منها معا وقد يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة وكل مصدر من المصادر يدر دخلا يطلق عليه الدخل النوعي أو الفرعي.

3-1- 2- الضرائب غير مباشرة: وهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن سابقها وتسمى بضرائب الإنفاق، نظرا لإخضاع النظام الضريبي الدخل للضرائب، فاها أخضعت إنفاق للضرائب حيث فرض هذه الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تشمل جميع الضرائب المفروضة على بيع السلع وأداء الخدمات.[2]

ومما سبق يمكن القول أن الضرائب هي اقتطاع نقدي إجباري يفرض على المكلفين عن طريق الدولة وينقسم إلى ضرائب مباشرة والتي تقتطع مباشرة من الدخل، وضرائب غير مباشرة والتي تشمل جميع الضرائب المفروضة على بيع السلع والخدمات.

ثالثا: آثار الإيرادات العامة

تختلف آثار الإيرادات العامة باختلاف أنواعها، فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية

1- من الناحية الاقتصادية: فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا لتحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

2- من الناحية الاجتماعية: تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الميزانية العامة

بعد التعرض الى ادوات السياسة المالية المتمثلة في الانفاق والإيرادات العامة سيتم دراسة الميزانية العامة وذلك لأنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الايرادات العامة.

---

[1] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] حمدي احمد الغالي، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق: دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي** (مصر: دار المصرية اللبنانية، 1992)، ص 244.

أولا: تعريف الميزانية العامة

قبل التطرق إلى تعريف الميزانية العامة لابد من فهم معنى الموازنة في اللغة اذ توجد لها عدة معاني منها "المساواة والمقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ومعنى هذا الأخير العدل وقيل في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة".[1]

أما الميزانية العامة فهي عبارة عن قائمة تقديرية للنفقات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة عادة ما تكون سنة.[2] ويمكن تعريفها أيضا على أنها وثيقة مصادق عليها من قبل السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة كما تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية. ومن هذا التعريف يمكن القول أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة.[3]

ومما سبق يتضح أن الميزانية العامة وثيقة تسجل فيها جميع الإيرادات والنفقات العامة للدولة وتكون بصفة تقديرية لفترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة وتكون مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية وتعتبر وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ثانيا: القواعد العامة للميزانية

هناك عدة قواعد تحكم وتضبط عملية إعداد الميزانية العامة، تتمثل فيما يلي:[4]

1- قاعدة سنوية الميزانية: ويقصد بها عداد تقرير الإيرادات والنفقات العامة لمدة سنة مقبلة ولقد نشأت كرة سنوية الميزانية على إلحاح البرلمانات على ضرورة الإشراف على أعمال الحكومة عن طريق ميزانية دورية لفترة سنة واستقرار العادة على أن تكون هذه الفترة سنة حتى تتحقق الرقابة الفعالة على الهيئات التنفيذية.

2- قاعدة وحد الميزانية: وهي إدراج تقديرات النفقات العامة وتقديرات الإيرادات العامة في وثيقة واحدة وذلك حتى يتحقق معرفة المركز المالي للدولة بالإضافة إلى حسن أو سوء التصرف في الأموال العامة ويمكن الإحاطة به بسهولة وكذلك ممارسة السلطة المختصة بالمصادقة والإجازة في اختصاصها ومهامها على نحو فعال.

3- قاعدة عمومية الميزانية: وتشمل قاعدة عمومية الميزانية كافة تقديرات النفقات العامة وأيضا كل الإيرادات العامة بلا مقاصة بين الإيرادات والنفقات وتوجب هذه القاعدة تقييد جميع النفقات والإيرادات على اختلاف أنواعها ومصادرها وكذلك تقييد جميع النفقات التي يتطلبها تحصيل بعض الإيرادات بالإضافة إلى أن لا يجري أي مقاصة بين الإيرادات والنفقات.

---

[1] سيروان عدنان وميزر لزهاري، **الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي** (العراق: الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، 2008)، ص 25.

[2] محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة: مدخل حديث** (القاهرة: الدار الجامعية، 2009)، ص 45.

[3] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة** (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 75.

[4] علي زغدود، **المالية العامة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص-ص 75-97.

4- قاعدة توازن الميزانية: يقصد بها توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، ويتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الميزانية الخاصة بأن ينفق الفرد دخله لتتوازن إيراداته مع نفقاته.

ثالثا: مراحل الميزانية العامة

إن الميزانية تمر بالعديد من المراحل والتي تمثل دورة الميزانية العامة بداء بتحضير لإعداد واعتمادها، تنفيذها انتهاء بالمراقبة عليها، والمراحل التي تمر بها الميزانية في دورتها هذه تتمثل فيما يلي:[1]

1- مرحلة إعداد الميزانية: وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة بدءا بعملية التحضر لإعدادها وانتهاء بوضع الصيغة النهائية للميزانية، والتي تتم من قبل السلطة التنفيذية باعتبارها السلطة الأكثر قدرة وارتباطا بعملية الإعداد لأنها تعرف وبدرجة تفوق غيرها مقدار ما يمكن أن تحصل عليه من إيرادات وما تحتاج من نفقات، ومن ثم فهي التي تتول مهمة تنفيذ الميزانية عن طريق تحصيل ما تم تقديره من يارادات وإنفاق ما تم تقديره من نفقات، والجهة الفنية الأساسية التي تتولى مهمة إعداد الميزانية العامة السلطة التنفيذية هي السلطة المالية التي تمثلها وزارة المالية وحسب طبيعة الجهة التي تتولى القيام بهذه المهمة في ككل دولة من الدول.

2- مرحلة إقرار الميزانية العامة واعتمادها: إن الصيغة النهائية للميزانية العامة بعد إعدادها يتم رفعها إلى السلطة التشريعية من اجل اتخاذ القرار باعتمادها حتى يصبح مشروع الميزانية بصيغته النهائية ميزانية عامة قابلة لتنفيذ، ذلك لان السلطة التشريعية هي الجهة ذات الاختصاص لأنها تمثل الشعب الذي يتحمل الأعباء المالية التي تتضمنها الميزانية والتي تمثل إيراداتها وهو المنبع من نفقاتها، وبالتالي ضرورة اتخاذ قرار باعتماد الميزانية العامة من قبل المجتمع ومن خلال ممثليه في السلطة التشريعية والتي يمثلها البرلمان في الدول الديمقراطية وعادة يتم اشتراط حصول موافقة السلطة التشريعية أي البرلمان على مشروع الميزانية الذي تعده الحكومة حتى تكون ميزانية قابلة للتنفيذ مع بد السنة وبعد إقرارها واعتمادها.

3- مرحلة تنفيذ الميزانية: وهي المرحلة الأساسية التي تتضمن تحويل التقديرات الخاصة الإيرادات والتقديرات الخاصة بالنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلا ونفقات تتحقق فعلا وبما يقود إلى تحقيق ما يترتب عليها من أثار ونتائج تتحقق عن طريقها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه الإيرادات والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة بتحقيقها الفعلي، والسلطة التي تختص بمهمة تنفيذ الميزانية العامة هي السلطة التنفيذية والتي تمثلها الجهات والدوائر الحكومية، والهيئات العامة بما في ذلك المؤسسات العامة، وتحصيل الإيرادات يتم من خلال تجميعها في وعاء مالي موحد يتم استخدامه في تمويل كافة النفقات وبدون أي تخصيص لإيرادات معينة لأوجه إنفاق معينة وحيث تقوم الخزينة العامة بتجميع الإيرادات من مختلف مصادرها وصرف النفقات في الحدود التي تم اعتمادها في الميزانية.

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص-ص 300-305.

4- مرحلة الرقابة: تتعد أنواع وأشكال الرقابة على الميزانية العامة والتي يمكن ان تتضمن العديد من أنواع وأشكال الرقابة هذه ومن أهمها الرقابة المالية، الرقابة الإدارية، الرقابة السياسية، الرقابة المستقلة والرقابة الفنية وقد تكون بعض أنواع وأشكال الرقابة هذه رقابة سابقة على تنفيذ الميزانية أو رقابة خلال التنفيذ أو رقابة لاحقة على التنفيذ وصولا إلى ضمان تحقيق أهداف الميزانية بأكبر قدر ممكن واقل قدر ممكن من الموارد والجهود، وهي كما يلي:[1]

4-1-الرقابة الإدارية: تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم وكذلك مراقبة موفي وزارة المالية عن طريق السكرتيرين الماليين ومدير الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من ينوب عنهم.

4-2-الرقابة المالية: ويقصد بها قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمراقبة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها حسابات الدولة لتأكد من تنفذها بصورة سليمة دون ارتكاب أي مخالفات للقواعد المالية ومراجعة تقارير مرقبي الحسابات والشركات التي تدخل في اختصاصه.

4-3-الرقابة السياسية: تتولى المجالس النيابية في الدول الديمقراطية مباشرة الرقابة السياسية أو التشريعية عل تنفيذ الميزانية العامة للدولة فإذا كانت تلك المجالس هي التي تقوم باعتماد ميزانية الدولة فانه من الطبيعي أن يمنح لها حق الرقابية على تنفيذها للتأكد من سلامة وصحة تنفيذها على النحو الذي اعتمادها وإجازتها به.

4-4-الرقابة المستقلة: تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية ويقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية تنحصر مضمنها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن العمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به وإجازة السلطة التشريعية وطبقا لقواعد المالية المقررة في الدولة.

4-3- الرقابة الفنية: يكون لجهاز المركزي للمحاسبات أن يقيم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة وشركاتها فيما يتعلق بإعمال الإدارة والتنظيم.

المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية

إن التمويل يعتبر العامل الأساسي في التنمية الاقتصادية والتي تشكل أدوات السياسة المالية جوهرها لان مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة هو التحكم الجيد في أدوات السياسة المالية من خلال السياسة الضريبية بالإضافة إلى السياسة الانفاقية وذلك بتوفير الموارد المالية اللازمة لدفع عجلة التنمية نحو التقدم ورفع مستوى النشاط الاقتصادي.

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص-ص 388-397.

المطلب الأول: دور الضرائب في التنمية الاقتصادية

لما كانت الضرائب تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة باعتبارها أفضل أداة تستخدمها للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، فانه يتعين التعرف على دور الضرائب في كل من الادخار والاستثمار وإعادة توزيع الدخل والاستهلاك والانتاج.

أولا: دور الضرائب في الادخار

من الواضح أن الضريبة هي اقتطاع جزء من دخول الافراد مما يؤدي إلى تخفيض الادخار، وان دور الضرائب في الادخارات يتوقف على عدة عوامل من بينها حجم الدخل الفردي، مستوى المعيشة، التنظيم الفني لأسعار الضرائب ومدى رغبة الفرد في العمل والإنتاج، إن ارتفاع الضرائب على الدخول الرأسمالية اي دخول الاستثمارات وهي الريع والفوائد والأرباح يؤدي الى انخفاض الميل للادخار كما ان انخفاضها يؤدي الى العكس من ذلك وارتفاعها على الشركات يعمل على انخفاض الحافز الادخاري.[1]

ثانيا: دور الضرائب في الاستثمار

إن فرض الضرائب على ارباح الاسهم في شركات الاموال بمعدل اقل من الضرائب المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فان هذا حتما سيؤدي الى تقليل الاموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي كما ان الاموال المودعة بالبنوك اذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها زيادة الاستثمار المباشر او زيادة الاكتناز.[2]

ثالثا: دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل

تستخدم الضرائب للحد من تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية والمختلفة وذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب وهي تقوم بتوزيع الاعباء العامة بين المكلفين تشكل اداة هامة من ادوات سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني، فالضرائب المباشرة تؤدي إلى تخفيض الدخول النقدية، بالتالي إلى تخفيض الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية وأيضا تؤدي بقدر ما تستطيع الى انخفاض المستوى العام للائتمان، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح اصحاب الدخول النقدية الثابتة وفي صالح أصحاب الدخول المحدودة، لكنه في غير صالح المنضمين وأرباب الأعمال، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي الى رفع مستوى الاسعار وهذا يعني اعادة توزيع الدخل لصالح المنضمين وأرباب العمل ولكنها في غير صالح اصحاب الدخول النقدية الثابتة وأصحاب الدخول المحدودة.[3]

رابعا: دور الضرائب في الاستهلاك

إن فرض الضرائب يؤدي الى اقتطاع جزء من الدخل مما يؤدي الى الحد من الاستهلاك وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات، وإذا كان ذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه السلع والخدمات فيقل تأثير

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص 124.

[2] عبد الكريم صادق بركان وخاص عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1973)، ص 180.

[3] طاقة والعزاوي، **مرجع سابق**، ص 126.

فرض الضرائب على السلع الضرورية، في حين يبرز هنا الدور بالنسبة للسلع غير الضرورية بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها ولكن دور الضرائب في الحد من الاستهلاك بالنسبة للدخول الكبيرة اقل من دورها على الدخول الصغيرة التي يخصص معضمها للاستهلاك، هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى لابد من التعرف على برامج الانفاق الحكومي لحصيلة الضرائب حيث يكون دور السياسى الضريبية مرتبط ارتباطا وثيقا بدور السياسة الاتفاقية العامة على مستوى النشاط الاقتصادي فإذا قامت الحكومة بتوحيد هذه الزيادات للإنفاق العام وفي صورة الطلب على السلع والخدمات يؤدي ذلك الى احلال الطلب الحكومي محل الطلب الخاص.

خامسا: دور الضرائب في الإنتاج

للضرائب دورا هاما في الانتاج فالضرائب المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من استهلاكها اي الطلب عليها مما يؤدي بالنتيجة الى تراكمها في الاسواق سيقل انتاجها ،كما ان اقتطاع الضرائب لجزء من الدخول سيقلل من الادخارات أي قلة رؤوس الاموال مما يؤدي الى الانخفاض في المستوى الاستثمار كما ان فرص الضرائب التصاعدية على الارباح يقلل من الحوافز التي تدفع المستثمرين الى زيادة الاستثمار لزيادة أرباحهم، إن زيادة الضرائب على دخول العاملين بما فيهم اصحاب المهن الحرة اضافة الى انه يخفض من دخولهم الحقيقية فانه يعد من حافز العمل لديهم مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجهم، ومن جهة أخرى قد يؤدي إلى التوسع عن طريق دفعها للمنتجين نحو مضاعفة جهودهم للتعويض عن النقص الناجم عنها فأصحاب المصانع يحاولون مضاعفة الجهد وضغط النفقات وإعادة تنظيم العمل في مشاريعهم للاستفادة من الامكانيات الموجودة على احسن وجه وذلك لرفع الانتاجية بنفس الامكانيات المتاحة ،كما ان فرض الضرائب على دخول العاملين قد تدفعهم الى مضاعفة الجهد وزيادة النشاط لتعويض اقتطاعهم الضرائب، وبذلك تصبح الضرائب حافزا على التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية.[1]

المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي في التنمية الاقتصادية

لاشك ان حجم وكيفية توزيع الانفاق الحكومي على اشطة الدولة المختلفة له تأثير على تلك الأنشطة كما ان التأثير على نشاط ما سوف يؤثر على باقي الأنشطة الأخرى المرتبطة به، فقد يكون الإنفاق الحكومي ثابتا اي بدون زيادة او نقصان حيث ان اعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يحقق أثار كبيرة، فإذا تم تخفيض النفقات على نشاط معين فان ما تم تخفيضه في هذا النشاط يتم زيادته لصالح نشاط آخر، وبتالي فان إعادة توزيع الإنفاق يحقق أثار ايجابية.

كما ان زيادة الانفاق على نشاط معين على حساب نشاط اخر قد يكون احد العناصر المحفزة لحركة التنمية، وهو أن يتم تخفيض النفاق على التعليم مثلا وتحويل ما تم تخفيضه لإنشاء مشروعات استثمارية تستوعب

[1] طاقة والعزاوي، **مرجع سابق**، ص 123-124.

جزءا كبير من البطالة وعليه فان تنظيم الانفاق يمكن له ان يحقق نتائج ايجابية حتى ولو لم تكن معتمدة في خطة الإنفاق.

أولا: الآثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج والاستهلاك العام

تتوقف درجة تأثيره على الناتج وعلى مدى كفاءة إستخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج كما يلي:[1]

- تكون زيادة القدرة الانتاجية في شكل انفاق استثماري اثر ايجابي على الناتج العام؛
- يمكن ان تكون النفقات الجارية سببا لزيادة انتاجية عناصر الانتاج مثل الانفاق على التعليم والصحة والثقافة وغيرها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛
- تؤدي كمية ونوعية الانفاق العام الى زيادة الطلب الفعال ويتوقف تأثيره على مدى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان للجهاز الإنتاجي درجة مرونة عالية يكون انفاق ايجابي والعكس صحيح.

ثانيا: الآثار غير مباشرة للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك العام

تكون الآثار غير مباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج العام من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يعني ان الزيادة الاولية في الانفاق تؤدي الى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل ،وهناك اثر يتولد على اثر المعجل للاستثمار والذي يعني ان الزيادة الاولية في الانفاق تؤدي الى زيادة متتالية في الاستثمار، فالأثر الغير مباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج يكون من خلال مضاعف الاستهلاك ومعجل الاستثمار.[2]

ثالثا: دعم مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال السياسة المالية:

تستطيع الدولة بسياستها المالية ان تحقق اهداف التنمية الاقتصادية من خلال وضع سياسات مالية قصيرة ومتوسطة الاجل والتي يمكن من خلالها تحقيق العلاج المناسب لكافة المشاكل الاقتصادية فالسياسة المالية تمتلك كل من سياسة الانفاق ،سياسة الضرائب وسياسة القروض (الدين العام) والتي تستطيع من خلال هذه الأدوات تحقيق تنمية شاملة، فالتنمية مرحلة حاسمة في حياة الامم تتبدل فيها كل الهياكل الانتاجية حيث تتجه السياسة المالية من خلال الانفاق الاستثماري الى تمويل مشاريع مترابطة زمنيا بحيث لا يمكن لأي قطاع أن يعمل بمفرده، بل هي منظومة تعالجها السياسة المالية لذلك يجب ان يتم الإنفاق عليها معا، ومن خلال العمل على التنمية الاقتصادية وتطويرها تتزايد المشاريع وتتعدد حيث يتطلب لانجازها رؤوس اموال ضخمة حيث تتجه الحكومة الى عقد قروض طويلة الاجل للإنفاق عليها ثم يتم بعد ذلك الاتجاه الى سداد هذه الديون من خلال عوائد هذه المشاريع.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: التحليل الكلي** (مصر: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص-ص 256-257.

[2] بركان ودراز، **مرجع سابق**، ص 187.

[3] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي و التطبيق** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2012)، ص 309.

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة، وتلعب السياسة المالية – خاصة في الدول النامية – دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف.

أولا: الادخار

إن السياسة الرشيدة للادخار لابد ان تنطلق من مفهومها الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية حيث من الضروري توزيع هذا الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار وذلك لان عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار، وهذا يستوجب تقليل الاستهلاك الحلي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الانتاج.[1]

حيث يمكن ذكر اهم مصادر الادخار فيما يلي:[2]

1– إدخار القطاع العائلي: ويتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما يزيد دخلهم على إنفاقهم الاستهلاكي، ويوجه الفائض للادخار بان يوضع في صناديق التوفير او الودائع الاجلة او شراء أوراق مالية أو الاكتتاب في أسهم.

2– ادخار قطاع الأعمال: ويتمثل في الجزء الذي تقتطعه الشركات من ارباحها المحققة لأغراض الاستثمار، وتسمى هذه الظاهرة اعادة الاستثمار للأرباح، كما أن هذا الاخير يتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد في ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليها، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياطات المختلفة التي يعاد استثمارها، يساعد في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

3– الادخار الحكومي: ويتمثل في فائض الدخل الحكومي (إيرادات عامة من الضرائب ورسوم وغيرها) عن الإنفاق الحكومي على الاستهلاك، وهذا الفائض اما ان يوجه للاستثمار وإما ان تودعه الحكومة كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدورة أو للسنوات المقبلة.

ثانيا: التمويل المصرفي

ويتم ذلك بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي او بالاقتراض من البنوك التجارية، وهذا ما يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية وعرضها، الأمر الذي ينعكس على زيادة حدة التضخم، وسيتبع ذلك ارتفاع حجم الإقراض الخارجي وتراجع في حجم الاحتياطات الخارجية، وبالتالي تظهر آثار هذا النوع من التمويل على نحو سلبي عندما يتغلب على هيكل النفقات النسبية غير المنتجة.[3]

---

[1] محمد يسري إبراهيم دعبس، **الادخار والعوامل المؤثرة فيه** (الإسكندرية: سلسلة المعارف، 1997)، ص 5.

[2] إبراهيم طلعت، **إستراتيجيات التخطيط الاقتصادي** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص–ص 96–98.

[3] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** (الجزائر: طبع دار هومة، 2008)، ص 28.

ومنه فعلاقة البنوك بالتنمية الاقتصادية وقدرتها على اصدار الائتمان يفوق ما لديها من ودائع رئيسية واحتياطات نقدية، بما يمكنها من القيام بدور فعال في تكوين رأس المال وفي تمويل التنمية الاقتصادية.[1]

ثالثا: استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل

استخدام القطاع الزراعي في عدد من البلدان التي اصبح فيها بعد صناعي كوسيلة لتمويل الصناعة، سيما وان الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستثمار وخاصة في بداية مرحلة التنمية فيها اضافة الى هذا الجانب فان الزراعة تعرضت الى فرض الضرائب المرتفعة لغرض تمويل التصنيع وكذلك ابقاء اسعار السلع الزراعة مخفضة بشكل معتمد لتحويل نسب التبادل التجاري الداخلي فيما بين الزراعة والصناعة لصالح الأخيرة، وقد مثلت هذه الأساليب ادوات اخرى لتحويل المدخرات من الزراعة الى الصناعة لكن نجاح اساليب معينة من تجارب الماضي قد لا يبرز بعد ذاته تطبيقا في ظروف مختلفة، إلا أنها تبقى مع ذلك قادرة على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات الصغيرة وانتقال فائض العمال.[2]

خلاصة الفصل الثاني:

يستخلص من هذا الفصل أنه تغير دور الدولة من دولة حارسة الى دولة متدخلة بسياساتها المختلفة التي تعمل كل منها على حدى، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين تلك السياسات، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك بفضل أدواتها التي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الإقتصادية في القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الانفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتجدر الإشارة الى ان السياسة المالية تتأثر بالعوامل السياسية والإدارية وبالنظام الاقتصادي المتبع وبدرجة النمو التي تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية. ومن أجل زيادة فعالية السياسة المالية تبادر جميع الدول بخلق التوازن والاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتسعى لتحقيق الأهداف المسطرة.

[1] جميل احمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية (دكتورة: جامعة الجزائر، 2005-2006)، ص 25.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 197.